البحث عن وزير

(١)

لوبي هندسة القاهرة

من حقك أن تتساءل عن اختيار الوزراء: كيف ومن ولماذا؟

هذه التساؤلات تفرضها المفاجآت التي تصيب كثيرين كلما جرى الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة أو تعديل وزاري ما، لأنه في كلتا الحالتين تبرز على السطح أسماء جديدة قد تكون مجهولة بالنسبة إلى الجميع – حتى من يفترض أنهم يتابعون عن كثب التطورات المختلفة – أو قد تكون تلك الأسماء مثار جدل أو محل تحفظ لسبب أو لآخر.

ولأن من حقنا أن نعرف إجابة شافية عن مثل هذه التساؤلات، فإن مصدرنا الوحيد في الإجابة حتى الآن، في ظل تراجع دور المواطن المصري في عملية صنع القرار – أو ضعف دوره لكي لا يغضب أحد – هو استقراء التاريخ ومراجعة الأحداث.

وعملية البحث عن وزير تخضع لمجموعة من الاعتبارات سواء أكانت شخصية – هل نقول الاستلطاف؟ – أو أمنية – التحقق من شخصية المرشح للوزارة من خلال الأجهزة الأمنية المعنية – أو سياسية أو اقتصادية – النشاط الواضح للمرشح، أو إمكان الاستفادة من خبراته في هذا الموقع للحاجة إلى مثل هذه الخبرات – وما إلى ذلك.

ولكي نوضح ما نعنيه يمكن أن نشير إلى وقائع ربما تكون مفيدة في الكشف عن كيفية اختيار الوزراء في مصر

ولنبدأ من خط النهاية.

ففي واحد من أحدث التعديلات الوزارية، ارتفعت أسهم هندسة القاهرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

وخروجًا على التقاليد التي جرت عند اختيار وزير الري طوال السنوات الماضية، جاء د. أحمد نظيف في ١١ مارس ٢٠٠٩ بوزير من خارج الوزارة، وهو د. محمد نصر الدين علام ابن هندسة القاهرة وأستاذ هندسة شبكات الري.. حيث اعتاد العاملون في الوزارة وقياداتها على تعيين وزير من داخل الوزارة وهو ما حدث مع د. عصام راضي ود. عبد الهادي راضي وأخيرًا د. محمود أبو زيد.

ونصر الدين أستاذ بهندسة القاهرة، التي تخرج فيها نظيف، وتردد أنهما ابنا دفعة واحدة. ومجموعة هندسة القاهرة باتت تشكل أبرز لوبي داخل الحكومة، حيث تضم د. نظيف ود. طارق كامل وزير الاتصالات ود. أحمد درويش وزير التنمية الإدارية ود. هاني هلال وزير التعليم العالي.. وبانضمام الوزير د. محمد نصر الدين علام، وصل عدد أعضاء هذا اللوبي إلى ٥ بينهم رئيس الوزراء.

ويرجع اختيار د. نظيف للوزير الجديد إلى أنه من مجموعة هندسة القاهرة التي يرعاها، إلى جانب أنه متخصص في شبكات الري، وهو ما يناسب المشروع الجديد الذي يسعى رئيس الوزراء إلى تنفيذه وذلك بتحويل الري في أراضي الدلتا إلى الري بالتنقيط، بهدف إضافة ٣ ملايين فدان إلى الرقعة الزراعية.

ومن المجلس القومي للطفولة والأمومة الذي كانت تشغل منصب أمينه العام، جاءت مشيرة خطاب لتصبح وزيرة للأسرة والسكان في التغيير الوزاري المحدود الذي أتى بوزير الري د. محمد نصر الدين علام.

مشيرة خطاب التي يرى البعض أنها تستمد قوتها من قربها من قرينة الرئيس المصري سوزان مبارك، لها حكاية مع الوزارة تعود إلى بضع سنوات. فقد كانت مرشحة لتولي وزارة الدولة للشؤون الخارجية في حكومة د. نظيف الأولى التي تشكلت في يوليو ٢٠٠٤، غير أن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط طلب بضم اختصاصات وزارة الشؤون الخارجية إلى وزارته، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ قرار إلغاء الوزارة برمتها. كما بذلت مشيرة خطاب جهودًا مكثفة بهدف ضم شقيقتها د. مديحة خطاب إلى الوزارة وذلك في التعديل الذي أجراه د. نظيف وجاء بحاتم الجبلي وزير الصحة في ديسمبر ٢٠٠٥. وقتها استقبل د. نظيف ما يقرب من ٨ شخصيات مرشحة لتولي المنصب وكان بينهم د. مديحة، إلا أن الأمر استقر في النهاية على د. الجبلي.

ومنذ ذلك الحين بدأت مشيرة في التخطيط للوصول إلى كرسي الوزارة.. وكان كل هدفها هو تحقيق الحلم الذي كان وشيكًا معها ومع شقيقتها مديحة. ونجحت مشيرة في الوصول إلى كرسي الوزارة حتى لو كانت وزارة دولة ووزارة "فك وتركيب"!

وقبل ذلك، هبت على الحكومة رياح رجال الأعمال.

فعلى سبيل المثال، فإن حكومة د. نظيف الثانية ضمت كلاً من وزير السياحة زهير جرانة الذي يمتلك وأسرته شركة سياحة كبرى ومجموعة من الفنادق، ووزير النقل محمد لطفي منصور وهو وكيل عدة شركات أبرزها "جنرال موتورز" في مصر، ووزير الصحة حاتم الجبلي الذي يمتلك أكبر المستشفيات الاستثمارية في مصر "دار الفؤاد"، ووزير الزراعة أمين أباظة الذي يعد من أبرز مصدري القطن المصري، وظل رئيسًا لاتحاد مصدري القطن حتى عام ٢٠٠٥.

وفضلاً عن كونهم من رجال الأعمال البارزين، فإنهم أبناء أسر مصرية معروفة، كما أن بعضًا منهم أبناء لوزراء سابقين، فمثلاً وزير السياحة زهير جرانة، هو حفيد زهير جرانة باشا الوزير سابقًا في عهد الملك فاروق، ووزير الصحة حاتم الجبلي، هو ابن وزير الزراعة الأسبق مصطفى الجبلي، وأمين أباظة وزير الزراعة، هو سليل "الأسرة الأباظية" الشهيرة التي قدمت شخصيات مرموقة في السياسة والفن والأدب وهكذا ضمت حكومة د. نظيف الثانية أبناء ثماني عائلات عريقة، تأتي في مقدمتها عائلات أباظة ومحيي الدين (د. محمود محيي الدين وزير الاستثمار) وغالي (د. يوسف بطرس غالي وزير المالية).

وانضم هؤلاء إلى وزيري الصناعة والتجارة (رشيد محمد رشيد) والإسكان (أحمد المغربي) والذي كان مسؤولاً عن حقيبة السياحة في التشكيل السابق. إذ شغل رشيد قبل دخوله الوزارة منصب المدير المسؤول عن منطقة الشرق الأوسط وآسيا وشمال إفريقيا في شركة يونيليفر العالمية التي تعمل في مجال الصناعات الغذائية والمنظفات.

أما المغربي، الرئيس السابق لاتحاد الغرف السياحية، فقد وقع اختيار د. نظيف عليه لشغل منصب وزير السياحة في حكومته الأولى بعد تردد بسبب

جنسيته المزدوجة، حيث يحمل الجنسيتين السعودية والمصرية. وفي حكومة د. نظيف الثانية اختير المغربي وزيرًا للإسكان.

وفي ظل تشابك المصالح وشبكة المصاهرة والقرابة، تبدو الصورة أكثر تعقيدًا من مجرد الحديث عن رجال أعمال في مواقع السلطة.

نتوقف هنا قليلاً لنشير إلى زواج ابنة رشيد محمد رشيد في عام ٢٠٠٦ من أمين، نجل رجل الأعمال السعودي البارز عاكف المغربي، وهو بالمناسبة شقيق المهندس أحمد المغربي. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن المغربي هو ابن خالة محمد لطفي منصور وزير النقل، وأن الأمر لا يقتصر على صلة القرابة، وإنما تجاوزه ليصل إلى الشراكة في الكيان الضخم "المنصور والمغربي"، الذي يجمع سلسلة شركات في مجالات كثيرة.

إن المصاهرة وعلاقات النسب والانتماءات الجغرافية لها تأثير واضح على خارطة المناصب الحكومية، والحكومة نفسها ليست استثناء من تلك الظاهرة.

ويشير البعض إلى أنه لم يكن هناك صعيدي واحد داخل حكومة د. أحمد نظيف، التي جاء أغلب أعضائها من المنوفية والقاهرة ومحافظة الدقهلية والإسكندرية. والشاهد أن الانتماء للقرى في الريف أقوى من الانتماء السياسي والطبقي، وهذا ما ينعكس على عملية الاختيار للمناصب السياسية حسب نظرية أهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة.

ويرى البعض أن سيطرة هذه القيمة على قادة ونخبة ثورة يوليو ترجع إلى نقص خبرتهم السياسية، الأمر الذي أدى إلى استعانتهم بمعارفهم وأقاربهم. دعونا لا ننسى دور الجهاز البيروقراطي الذي تسيطر عليه المحسوبية والعلاقات الاجتماعية والذي بدأ العمل به عبر تولي علي صبري رئاسة الوزراء في عهد عبد الناصر وسيد مرعي وزير الزراعة اللذين يربط بينهما رباط القرابة حيث إن الاثنين أولاد خالة، ومحمد فائق وزير الإعلام في عهد عبد الناصر متزوج من ابنة أخت علي صبري، وسعد زايد وزير الإسكان وحلمي السعيد وزير الكهرباء كانا متزوجين من أبناء وزير وفدي سابق وهو مرسي فرحات، فقد تزوج السعيد من سعاد مرسي فرحات، وكذلك زواج شقيق حلمي السعيد – المهندس عز الدين يونس عضو مجلس إدارة هيئة قناة السويس الأسبق من سامية شعراوي جمعة ابنة شعراوي جمعة وزير

الداخلية، ومحمود رياض وزير الخارجية له صلة قرابة بمحمد فوزي وزير الحربية وأيضًا قريب زوجة سامي شرف سكرتير عبد الناصر.

وامتدادًا لهذا التأثير والدور الكبير في العلاقات غير الرسمية في عملية الاختيار للمناصب، انتقلت الظاهرة إلى عهد السادات ومبارك، إذ إن عزيز صدقي رئيس وزراء مصر الأسبق في عهد السادات حرمه ابنة خالة زوجة طلعت سميح وزير العدل السابق في عهد عبد الناصر. ووزير الزراعة أمين أباظة زوجته عمها د. يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة في عهد مبارك.

وبالنسبة للسادات، فقد تزوجت ابنته الثانية من حسن ابن سيد مرعي وزير الزراعة في عهد عبد الناصر ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب في عهد السادات. أما الابنة الثالثة فقد تزوجت محمود عثمان ابن عثمان أحمد عثمان وزير الإسكان ونائب رئيس الوزراء في عهد السادات. وبالنسبة لعبد الناصر فقد تزوجت ابنته منى من أشرف مروان مدير مكتب عبد الناصر والسكرتير الخاص للسادات، وتزوج خاله من ابنة سمير فهمي رجل الاقتصاد والخبير البترولي ووالد سامح فهمي وزير البترول في حكومة د. أحمد نظيف. وهكذا تصبح السلطة شركة عائلية بامتياز.

ويمكن القول إن اختيار الوزراء في مصر يخضع لعوامل مختلفة ويأتي من مصادر متباينة، فقد اختير وزراء من الرجال الثواني في وزاراتهم، مثلما حدث مع د. طارق كامل وزير الاتصالات والمعلومات في حكومة نظيف. إذ كان د. كامل الأقرب للدكتور نظيف – قبل توليه رئاسة الوزارة – بين مستشاريه، وهو رجل المهام الصعبة، ودائمًا ما كان يكلفه د. نظيف حينما كان وزيرًا للاتصالات والمعلومات للمشاركة في المؤتمرات والمحافل الدولية نيابة عنه.

الطريق من ميدان العتبة، حيث مقر الهيئة القومية للبريد، إلى مقر الحكومة بشارع قصر العيني، بات ممهدًا، بعدما قرر الرئيس حسني مبارك في ٣ يناير ٢٠١٠ تعيين المهندس علاء فهمي، رئيس الهيئة القومية للبريد، وزيرًا للنقل والمواصلات، في سيناريو مشابه لما حدث مع سلفه الدكتور علي مصيلحي، وزير التضامن الاجتماعي، الذي شغل رئاسة الهيئة القومية للبريد في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥. تولى المهندس علاء فهمي رئاسة الهيئة القومية للبريد في يناير

٢٠٠٦، وكان يشغل وقتها موقع الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم الاتصالات.

ولكنه بدأ مسيرته في مركز معلومات مجلس الوزراء، قبل أن يتلقى دورات بمجال تكنولوجيا المعلومات في أمريكا ليتم تصعيده في عام ١٩٩٩ لرئاسة شركة "نايل أونلاين" وهي إحدى الشركات المصرية للبنية الرقمية. مصادر مقربة من فهمي تؤكد أنه على علاقة قوية بالدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء، كما أنه يستمد قوته من عضويته باللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني الديمقراطي، بجانب خلفيته العسكرية، حيث عمل لفترة ضابطًا بالمخابرات الحربية.

وسائل الإعلام نقلت عن مصادر مطلعة قولها إن د. نظيف بذل جهودًا مكثفة لإقناع الرئيس حسني مبارك بإسناد وزارة النقل للمهندس علاء فهمي، مشيرة إلى أن الرئيس لم يتحمس في البداية لهذا الترشيح، وهو ما أدى إلى الإبقاء على المقعد الوزاري خاليًا لأكثر من شهرين، بعد استقالة الوزير السابق محمد لطفي منصور. وتضيف تلك المصادر أن نظيف رشح علاء فهمي للمنصب بعد أيام قليلة من استقالة منصور، ولكنه لم يتلق ردًا بالإيجاب من الرئاسة، فطلب إمهاله فترة، وأرسل ملفات وزارة النقل لعلاء فهمي، وكلفه بدراستها جيدًا، وإعداد خطة متكاملة لتطوير قطاعات النقل المختلفة، في محاولة لإقناع الرئيس بتعيينه في الوزارة. بعد ذلك طلب رئيس الوزراء من الرئيس مبارك أن يمنح علاء فهمي فرصة للقائه، وعرض تصوراته وخططه في وزارة النقل، فاستجابت الرئاسة، والتقى مبارك الوزير المرشح، ووافق بعد اللقاء على إسناد حقيبة النقل إليه[1].

د. كمال الجنزوري كان مديرًا لمعهد التخطيط القومي قبل أن يصبح وزيرًا للتخطيط في حكومة د. فؤاد محيي الدين الأولى. وصفوت الشريف كان رئيسًا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون قبل أن يصبح وزيرًا للإعلام من ١٩٨٣ وحتى ٢٠٠٤، وحسن أبو باشا كان الرجل الأبرز في وزارة الداخلية بعد الوزير الشهير النبوي إسماعيل، فأصبح وزيرًا للداخلية.

بعد ثلاثة أشهر تكرر الأسلوب نفسه، فاختير الشيخ إبراهيم الدسوقي أقدم

---

(1) مصادر: "نظيف" بذل جهدًا كبيرًا لإقناع الرئيس بإسناد "النقل" لعلاء فهمي، جريدة "المصري اليوم"، ٧ يناير ٢٠١٠.

وكلاء وزارة الأوقاف ليصبح وزيرًا للأوقاف. وفي يوليو ١٩٨٤ اختير رئيس هيئة البترول عبد الهادي قنديل ليكون وزيرًا للبترول، واختير أحمد رشدي للداخلية.

كذلك في مارس ١٩٨٥ أصبح د. سلطان أبو علي – نائب رئيس هيئة الاستثمار والشخص الثاني بروتوكوليًا في وزارة الاقتصاد – لحقيبة الاقتصاد، وهو الوزير الذي نال فيما بعد جائزة "الملعقة الخشبية" الدولية التي تمنح لأسوأ وزير اقتصاد في العالم!

وفي سبتمبر ١٩٨٥ أصبح منصور حسين نائب وزير التربية والتعليم وزيرًا للتربية، وفي ٢٠ مايو ١٩٩١ جاء حمدي البنبي وزيرًا للبترول، وكان قد تولى قبل الوزارة رئاسة الهيئة المصرية العامة للبترول لمدة ثلاث سنوات. وبشكل عام، فإن عددًا من وزراء البترول في مصر كانوا من أبرز رجالات الوزارة قبل أن تُسنَد إليهم حقيبة البترول.

ومن هؤلاء المهندس علي والي، الذي شغل منصب أول رئيس لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبترول في عام ١٩٦٨، قبل أن يتم تعيينه وزير دولة لشؤون البترول والثروة المعدنية في مايو ١٩٧١.

المهندس أحمد عز الدين هلال، شغل منصب رئيس المؤسسة العامة للبترول للتكرير (هيئة البترول حاليًا) في ٤ أكتوبر ١٩٧١، قبل أن يتولى أول وزارة مستقلة للبترول في مصر في أواخر مارس ١٩٧٣.

أما الكيميائي عبد الهادي قنديل، فقد تم تعيينه رئيسًا لهيئة البترول في أكتوبر ١٩٨٠ واستمر في الاحتفاظ برئاسته للهيئة بعد أن عين وزيرًا للبترول في عام ١٩٨٤ وحتى مايو ١٩٩١.

وفي يناير ١٩٩٦ اختير ظافر البشري – نائب د. الجنزوري – ليصبح وزير الدولة للتخطيط قبل الأخير. وفي نوفمبر ١٩٩٧ كان حبيب العادلي تطبيقًا آخر لقاعدة الرجل الثاني، إذ اختير وزيرًا للداخلية بعد استبعاد الوزير حسن الألفي. الأمر نفسه تكرر مع د. مختار خطاب الذي اختير ضمن حكومة د. عاطف عبيد في أكتوبر ١٩٩٩.

غير أن كبار التكنوقراط في الوزارات كان لهم نصيبٌ أيضًا في تذوق طعم المنصب الوزاري.

وهؤلاء لم يشغلوا موقع الرجل الثاني في الوزارة على وجه التحديد، لكن قطار المنصب الوزاري توقف عند محطتهم. ومن الأسماء التي تضمها تلك القائمة نجد وزيري الأشغال د. محمود أبو زيد ود. عبد الهادي راضي، ووزير الصحة د. محمد راغب دويدار، والأخير كان يشغل منصب رئيس هيئة التأمين الصحي قبل توليه الوزارة[1].

أما د. عبد الهادي راضي، الذي عمل مديرًا فنيًا لمكاتب ثلاثة من وزراء الأشغال السابقين هم عبد العظيم أبو العطا وعبد الهادي سماحة وعصام راضي، فقد أبلغته رئاسة الجمهورية بضرورة عدم مغادرة البلاد لمدة خمسة أيام. وأثناء تشكيل د. الجنزوري للحكومة في مطلع يناير ١٩٩٦ قال للوزير د. راضي: أنت الوحيد الذي لم نختر له بديلاً، بل لم نفكر في بديل لك لثقتنا فيك. وبعد وفاة د. عبد الهادي راضي إثر معاناة طويلة مع المرض، اختير د. محمود أبو زيد ليخلفه في المنصب. ود. أبو زيد واحد من أبرز العلماء على المستوى الدولي في مجال بحوث المياه والسياسات المائية، وكان يشغل قبل دخوله الوزارة منصب رئيس المركز القومي للبحوث المائية، واختاره د. كمال الجنزوري للمنصب في ٨ يوليو ١٩٩٧. وكان من مقومات اختياره دراسة أعدها حول مشروع توشكى الذي تبناه الجنزوري.

عنصر المفاجأة هو السمة الأساسية في اختيار الرئيس المصري حسني مبارك لرؤساء الحكومات، وهو ما حدث مثلاً مع د. علي لطفي (١٩٨٥)، وتجسد في اختيار د. عاطف صدقي (١٩٨٦) إذ ظل اسمه سرًا لا يعلمه أحد حتى لحظة الإعلان عنه رسميًا، وبقي بعيدًا حينئذ عن دائرة التوقعات، ثم تكرر الأمر مع د. كمال الجنزوري (١٩٩٦)، وأخيرًا د. عاطف عبيد (١٩٩٩) أو "البيه عاطف الصغير" كما كان يصوره كاريكاتير كفر الهنادوة في جريدة "أخبار اليوم"، على اعتبار أن د. صدقي هو "البيه عاطف الكبير". وفوجئ كثيرون باختيار وزير الاتصالات والمعلومات د. أحمد نظيف (٣٠٠٤) رئيسًا للحكومة، إذ كانت التوقعات تصب في خانة اختيار وزير اقتصادي قبل أن تؤول رئاسة الحكومة إلى رجل تكنولوجيا المعلومات.

بعيدًا عن المفاجآت، يلجأ مبارك إلى طريقة أخرى لاختيار الوزراء.

---

(1) د. محمد الجوادي، البنيان الوزاري في مصر (١٨٧٨ - ٢٠٠٠)، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦.

البحث عن وزير

(٢)

شلة باريس

يحرص الرئيس مبارك على أن يستشير بنفسه الوزراء السابقين فيمن يرونه قادرًا على أن يخلفهم في مواقعهم.

ولعل أبرز نموذج على ذلك هو اختيار وزير العدل السابق أحمد ممدوح لخلفه المستشار فاروق سيف النصر (١٩٨٧). وأسلوب الرئيس مبارك يعتمد على السؤال والاستفسار عن عدد من الأشخاص من دون التركيز على اسم بعينه أو الكشف عن اهتمامه بهذا الشخص، لأنه بطبيعته ميالٌ إلى التحفظ والتكتم.

والشاهد أن مبارك يحرص على أن تكون له يدٌ في اختيار أو استبعاد الوزراء، وفقًا لتقييمه لأدائهم وانسجامهم مع الخط الرسمي للدولة.

وجاء التعديل الوزاري المحدود في ٣ يناير ٢٠١٠ بالدكتور أحمد زكي بدر، رئيس جامعة عين شمس السابق وزيرًا للتربية والتعليم، ليؤكد ما تردد منذ فترة عن وعده بمنصب وزاري، بدأ الرجل في الاستعداد له حتى إن مصادر من داخل مكتبه، أكدت أنه كان قد جمع أغراضه قبل الإعلان عن توليه منصب وزير التربية والتعليم بفترة وتحديدًا منذ قدم المهندس محمد منصور استقالته من وزارة النقل.

ولأن الرجل هو ابن زكي بدر وزير الداخلية سابقًا، المعروف بعلاقته القوية بالرئيس مبارك حيث كان زميلاً له في مرحلة التعليم الثانوي، وكان يحبه الرئيس على الرغم من تجاوزاته التي اشتهر بها، فقد كان وعد ابنه بمنصب كبير مبررًا لدى البعض. الطريف أن الوزير الحالي كان تلميذًا للدكتور إبراهيم الدميري وزير النقل الأسبق وأن الدميري ترك لبدر منصبه في أكاديمية أخبار اليوم عندما تولى الأول رئاسة جامعة عين شمس، ثم عين بدر من بعده –

لكن ليس بعده مباشرة إذ جاء بدر خلفًا للدكتور علي العبد – رئيسًا للجامعة في أغسطس ٢٠٠٧، وبدا متوقعًا لدى البعض أن يتولى وزارة النقل بعد استقالة منصور وبقاء المنصب شاغرًا لفترة تقارب الشهرين.

وفي حالة د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري الذي خرج من حكومة د. أحمد نظيف في ١١ مارس ٢٠٠٩، قيل كلامٌ كثير حول عدم رضاء الرئيس مبارك شخصيًا عن أسلوب معالجته لقضايا المياه وحصة مصر في نهر النيل، الأمر الذي أدى في النهاية إلى خروجه من الوزارة.

وترشيحات الوزراء أنفسهم قد تسهم في اختيار من يتولى المنصب الوزاري. فقد جاء د. عبد السلام عبد الغفار بترشيح من د. مصطفى كمال حلمي عندما وقع الانفصال بين وزارة التعليم العالي التي استبقاها د. مصطفى كمال حلمي لنفسه، والتربية والتعليم التي تولاها عبد السلام عبد الغفار (١٩٨٤). وأسهم كمال حسن علي في ترشيح د. عصمت عبد المجيد ليصبح وزيرًا للخارجية (١٩٨٤) عندما أصبح الأول رئيسًا للحكومة.

ومن المحافظات أيضًا يخرج الوزراء، حيث إن نجاح المحافظ في أداء مهامه أو بروز اسمه إعلاميًا قد يزكيه للعمل الوزاري بشكل تلقائي، وهو ما حدث لأول مرة في حالة محمد صبري زكي محافظ أسوان الذي اختير وزير دولة للصحة (١٩٨٢)، ثم حدث في حالة يوسف صبري أبو طالب محافظ شمال سيناء الذي اختير وزيرًا للدفاع (١٩٨٢)، وفي حالة سعد الدين مأمون الذي اختير وزير دولة للحكم المحلي (١٩٨٣) من منصب محافظ القاهرة، وهو ما حدث أيضًا مع د. محمود شريف (١٩٩١) بالترتيب نفسه.

وقد اختير ناجي شتلة في الوقت نفسه وهو محافظ كفر الشيخ وزيرًا للتموين (١٩٩٣). كما حدث هذا مع أحمد جويلي محافظ الإسماعيلية الذي اختير وزيرًا للتموين في أغسطس ١٩٩٤. وفي ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ صدر قرارٌ جمهوري بتعيين محمد عبد السلام المحجوب إبراهيم وزير دولة للتنمية المحلية، وقد كان من أبرز من تولوا منصب محافظ الإسكندرية (١٩٩٧ – ٢٠٠٦) واكتسب شعبية ضخمة، حيث بدأ ورشة من إعادة البناء والصيانة لعدد كبير من منشآت ومرافق المدينة العامة، ومنها كورنيش الإسكندرية الشهير.

وتكررت مسألة التوزير مع ثلاثة محافظين لأسيوط اختيروا وزراء للداخلية وهم زكي بدر (١٩٨٦) ومحمد عبد الحليم موسى (١٩٩٠) وحسن الألفي (١٩٩٣).

واختير عددٌ من الشخصيات البارزة من خارج ديوان الوزارة نفسها، كما حدث مع د. عبد العزيز كامل عضو مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين الذي تولى وزارة الأوقاف في نهاية عهد جمال عبد الناصر، والذي احتفظ بالمنصب الوزاري في بداية عهد السادات. كذلك الحال مع د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة الذي اختير وزيرًا للتعليم العالي (قبل أن يصبح وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية)، ومن قبله الشيخ جاد الحق علي جاد الحق الذي عُينَ مفتيًا للديار المصرية في أغسطس ١٩٧٨ ثم اختير وزيرًا للأوقاف في ٣ يناير ١٩٨٢، وظل في المنصب شهورًا قليلة، اختير بعدها شيخًا للجامع الأزهر في ١٧ مارس ١٩٨٢.

وأصبح عادل طاهر وزيرًا للسياحة (١٩٨٢) بعد أن كان رئيس هيئة التنشيط السياحي. وعُينَ محمود محمد محمود وزيرًا للاقتصاد في حكومة د. عاطف صدقي الثالثة (١٩٩٣) وكان رئيسًا لبنك مصر الدولي، ود. نوال التطاوي التي انتقلت خلال شهرٍ واحد من رئاسة بنك الاستثمار إلى عضوية مجلس الشعب، ثم إلى عضوية مجلس الوزراء كأول وزيرة للاقتصاد (١٩٩٦) في تاريخ مصر.

وعلى هذا الغرار، اختير المشير محمد حسين طنطاوي للدفاع (١٩٩١) وكان أحد القيادات البارزة في وزارة الدفاع، وعمرو موسى (١٩٩١) بعد أن كان سفيرًا لامعًا ومندوب مصر لدى الأمم المتحدة، وعبد السلام عبد الغفار الذي اختير وزيرًا للتربية (١٩٨٤) وكان من أقدم عمداء كليات التربية، ود. أحمد هيكل الذي اختير وزيرًا للثقافة (١٩٨٥) وكان أستاذًا بالجامعة يشارك في الندوات والحوارات مع الجماعات المتشددة، وهي حواراتٌ كانت محط اهتمام وسائل الإعلام، الأمر الذي زاد من أسهمه ورشحه للوزارة.

د. يوسف والي كان أحد الذين وقعوا لحزب الوفد على بيانه التأسيسي في الشهر العقاري، وإذا بالجماهير الوفدية تفاجأ باختياره وزيرًا في أول حكومة تمت فيها اختيارات جديدة في عهد الرئيس مبارك، وهي وزارة د. فؤاد محيي الدين الأولى في يناير ١٩٨٢. أما حلمي الحديدي الذي كان قد وصل إلى عضوية

مجلس الشعب نائبًا عن حزب العمل الاشتراكي، فقد أصبح وزيرًا للصحة في حكومة د. علي لطفي (١٩٨٥)، قبل أن يترك هذا المنصب عند أول تعديل.

ومن رؤساء مجالس الإدارات، وبالذات في قطاع الصناعة، جاء عدة وزراء بينهم المهندس فؤاد أبو زغلة (١٩٨٢) من شركة الحديد والصلب، ومحمد عبدالوهاب من شركة النصر للسيارات (١٩٨٤)، وسليمان رضا (١٩٩٦) من مجمع الألومنيوم في نجع حمادي، وتولوا وزارة الصناعة. وفي السياحة جاء فؤاد سلطان (١٩٨٥) من رئاسة بنك مصر إيران، وفي الإسكان جاء صلاح حسب الله (١٩٩٣) من رئاسة مجلس إدارة شركة المقاولون العرب. وفي الاقتصاد جاءت د. نوال التطاوي (١٩٩٦) من رئاسة بنك الاستثمار العربي، وجاء محمود محمد محمود من رئاسة بنك مصر الدولي.

وعلى بساط الحزب الوطني جاء وزراء إلى الحكومة، فقد اختير د. علي لطفي للوزارة وكان رئيسًا للجنة الاقتصادية في الحزب الوطني، وجاء د. إسماعيل سلام من رئاسة اللجنة الصحية إلى مقعد وزير الصحة (١٩٩٦)، وبالمثل جاء د. حلمي الحديدي من منصب الأمين العام المساعد للحزب إلى المقعد نفسه (١٩٨٥)، وجاء د. محمود شريف من منصب الأمين السابق للشباب ليصبح وزيرًا للإدارة المحلية (١٩٩١).

وفي حالة د. ممدوح البلتاجي ود. محيي الدين الغريب جاء الاختيار من الرجال الثواني في وزارة أخرى. فقد كان الأول رئيسًا لهيئة الاستعلامات والرجل الثاني في وزارة الإعلام، لكنه اختير وزيرًا للسياحة قبل أن يصبح وزيرًا للإعلام (يوليو ٢٠٠٤ – ١٥ فبراير ٢٠٠٥) لينتقل بعد ذلك وزير الشباب أنس الفقي ليحل في وزارة الإعلام محل د. البلتاجي الذي ذهب بدوره ليكون وزيرًا للشباب. أما د. الغريب، فقد كان رئيس هيئة الاستثمار لمدة عشر سنوات (١٩٨٦ – ١٩٩٦) والرجل الثاني في وزارة الاقتصاد ثم أصبح وزيرًا للمالية لمدة ثلاث سنوات. غير أن الغريب تحول في ٢٨ فبراير ٢٠٠٢ من وزير إلى مسجون لمدة ٢٥ شهرًا، وبين يوم وليلة تحول من وزير تفتح له كل الأبواب إلى مسجون أغلق عليه باب الزنزانة، بموجب قضية الجمارك الكبرى.

ومن نواب رؤساء الجامعات البارزين جاء د. أحمد هيكل للثقافة (١٩٨٥)،

ود. أحمد فتحي سرور للتربية (١٩٨٦)، وأحمد سلامة للحكم المحلي (١٩٨٦)، ود. محمود حمدي زقزوق للأوقاف (١٩٩٦)، ومحمد ناجي شتلة للتموين (١٩٨٣). أما من رؤساء الجامعات فجاء د. عادل عز رئيس أكاديمية السادات لوزارة البحث العلمي (١٩٨٦)، ود. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة لوزارة التعليم العالي (١٩٩٧).

ومن رجال رؤساء الوزارات أنفسهم جاء عادل عبد الباقي وزيرًا لشؤون مجلس الوزراء (١٩٨٢) في وزارة د. فؤاد محيي الدين، ود. عاطف عبيد وزيرًا لشؤون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الإدارية (١٩٨٤) في وزارة كمال حسن علي، وجلال أبو الدهب وزيرًا للتموين والتجارة الداخلية (١٩٨٦) في وزارة د. عاطف صدقي، ومعه د. محمد الرزاز وزيرًا للمالية ود. يسري مصطفى وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية ود. أحمد فتحي سرور وزيرًا للتربية والتعليم ود. أحمد سلامة وزيرًا للحكم المحلي (١٩٨٦)، وبالطبع وزير شؤون مجلس الوزراء طلعت حماد الرجل القوي في وزارة د. الجنزوري، وظافر البشري وزير الدولة للتخطيط في حكومة د. الجنزوري.

وقد لا يعرف كثيرون أن أول وزير لقطاع الأعمال العام لم يكن هو د. عاطف عبيد، وإنما كان د. عاطف صدقي نفسه، وهكذا فإن د. عاطف عبيد ورث د. عاطف صدقي على مرحلتين، في البداية ورثه في منصبه الأحدث عام ١٩٩٣ في وزارة د. عاطف صدقي نفسها كوزير لقطاع الأعمال العام وتنازل يومها عن إحدى الحقائب الثلاث التي كان يتولاها وهي حقيبة شؤون مجلس الوزراء، فيما احتفظ مع القطاع العام بحقيبتين أخريين هما التنمية الإدارية والدولة لشؤون البيئة. وفي ١٩٩٧ في أثناء وزارة د. الجنزوري تنازل د. عاطف عبيد ربما بغير إرادته عن وزارتين أخريين من الثلاث التي كان يتولاها منذ ١٩٨٤، وهكذا أصبح د. عبيد في ١٩٩٧ يتولى وزارة التخطيط بدلاً من الوزارات الثلاث التي جمع بينها في ١٩٨٤.

لم يكن عاطف عبيد أول أستاذ إدارة أعمال يصل إلى منصب الوزارة، كان هناك قبله زميل له في القسم نفسه أكبر منه سنًا وهو د. علي عبد المجيد عبده، الذي كان قد وصل إلى منصب وكيل كلية التجارة في جامعة القاهرة، وكان في شبابه ينتمي إلى الإخوان المسلمين. ود. علي عبد المجيد هو صاحب

الفضل في اختيار زوجة د. عبيد، وهي د. نجدة محمد خميس، ابنة الوكيل السابق لجماعة الإخوان المسلمين وقدم البرلمان والحزب الوطني رافداً آخر للوزارة.

ويأتي كمال الشاذلي كنموذج بارز لهذا النوع من الاختيار، فقد كان يُوصف بأنه "الفول" و"المايسترو" تحت قبة البرلمان، إذ كان يخشاه الجميع ويحسبون له ألف حساب. غير أن كمال الشاذلي بدأ يفقد أنيابه في أعقاب تعيينه في حكومة د. عاطف صدقي الثالثة (١٩٩٣) وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى. وقبله ظهر توفيق عبده إسماعيل الذي اختير وزيراً للسياحة والطيران (١٩٨٢) ولشؤون مجلسي الشعب والشورى.. لكنه دخل السجن مساء يوم ١٧ يوليو ١٩٩٩ في قضية نواب القروض، وكانت ليلة عيد زواجه. قضى توفيق عبده إسماعيل الليلة الأولى داخل تخشيبة الخليفة، وهو يقول إنه "لن ينسى هذا اليوم الذي نامت فيه الصراصير إلى جواره"، قبل أن تمر ٨ سنوات ويعود إلى منزله في حي الزمالك[1].

كذلك يبرز اسم د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (١٩٨٢) في وزارة د. فؤاد محيي الدين الثانية. ويأتي أيضًا السيد علي السيد (١٩٨٥) ووليم نجيب سيفين (١٩٨٥) في وزارة د. علي لطفي. وجاء أمين الحزب الوطني في الإسكندرية د. زكي أبو عامر (١٩٩٣) وزيراً لشؤون مجلسي الشعب والشورى ثم التنمية الإدارية.

وبرزت قيادات عمالية لتدخل الوزارة، مثل سعد محمد أحمد وعاصم عبدالحق (١٩٨٦) وأحمد العماوي (١٩٩٣). وقدمت القوات المسلحة عدة وزراء بينهم وزراء مجلس قيادة الثورة، واللواء حسين صدقي الذي اختير وزيراً للإسكان في حكومة كمال حسن علي.

وقد يتم اختيار الشخص لمنصب وزاري لأسباب تبدو غامضة، على الأقل في ظاهرها.

اللواء حسن أبو باشا فوجئ بضمه إلى وزارة د. فؤاد محيي الدين التي تشكلت في أول يناير ١٩٨٢، وقد أبلغه بالخبر اللواء نبوي إسماعيل الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية. فلما سأل أبو باشا عن أسباب اختياره وزيراً للداخلية، قيل

---

(1) جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٨ مايو ٢٠٠٧.

له إن ذلك يعود لاعتبارات داخلية عدة تحتم هذا الاختيار.

وللصداقة دورٌ في التوزير.

واستفاد د. عاطف صدقي من شلة باريس، وبينهم د. أحمد فتحي سرور (التربية) ود. محمد الرزاز (المالية) وفاروق حسني (الثقافة). فأما د. سرور فقد فشل في موقعه كوزير للتربية في الفترة من ١١ نوفمبر ١٩٨٦ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٩٠، وقيل أيامها إنه صاحب بدعة الدفعة المزدوجة التي ضاعفت من قوة الدروس الخصوصية وأباطرتها في مصر.

أما د. الرزاز فقد كان صديقًا مقربًا من د. صدقي حتى قبل الوزارة، وكثيرًا ما كانا يقضيان أوقات فراغهما في لعب الطاولة (النرد). والطريف أن د. الرزاز كان أول من استدعاه د. صدقي عندما علم بنبأ تكليفه بتأليف الحكومة في مطلع يناير ١٩٨٦، وجلس معه نحو نصف ساعة في مجلس الوزراء قبل أن يتوافد عدد من الوزراء الذين اشتموا رائحة التغيير الوزاري ورأوا أنه من الضروري أن يذهبوا إلى د. صدقي لمعرفة الخبر اليقين!

ويبقى اسم د. الرزاز في ذاكرة المصريين مرتبطًا بالضرائب والجمارك والدمغات التي أرهقتهم إلى حد كبير، علمًا بأنه صاحب أطول فترة قضاها وزير مالية في المنصب، إذ شغل هذا الموقع ١٠ سنوات كاملة منذ حكومة د. عاطف صدقي في ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٦.

والأمر كما يرى الجميع في حال الوزير "الفنان" فاروق حسني، الذي ارتبط عهده كوزير – بدءًا من عام ١٩٨٧ بحريق قصر ثقافة بني سويف (٢٠٠٥) وحريق المسرح القومي (٢٠٠٨)، وقضايا الآثار الكبرى وتهريب الآثار للخارج، وسرقة المتحف الإسلامي والمتحف المصري ودار الكتب.

على أن د. صدقي عاد بعد سنوات طويلة ليتبرأ من اختياراته، إذ أكد – ربما نتيجة خلافات لاحقة مع وزير الثقافة – أنه لم يكن صاحب اختيار فاروق حسني لهذا المنصب بشكل مباشر، وقال إنه كان قد وضع اسم فاروق حسني في الترتيب الرابع أو حتى الخامس بعد أسماء أخرى رشحها، قبل أن يحسم الرئيس مبارك الأمر ويختار فاروق لهذا المنصب من بين البدائل المطروحة أمامه!

وكان د. عاطف صدقي مولعًا بالاستفادة من قدامى البيروقراطيين، وهكذا

استفاد من أحمد رضوان كوزير لشؤون مجلس الوزراء ومحمد فؤاد اسكندر كوزير دولة لشؤون الهجرة (١٩٨٧) وموريس مكرم (١٩٨٧) وزير دولة للتعاون الدولى. ولقد اختار د. صدقى لمنصب وزير الصحة د. على عبد الفتاح المخزنجى (١٩٩٣) عميد طب عين شمس السابق، وتربطهما معًا صلة نسب ومصاهرة. كما جاء أساتذة جامعة متقاعدون أو على وشك التقاعد إلى الوزارة، مثل د. فينيس كامل جودة وزيرة دولة للبحث العلمى (١٩٩٣)، ود. ماهر مهران وزير دولة لشؤون السكان والأسرة (١٩٩٣).

الشللية والصداقات التى تقود إلى مقعد الوزارة، لم تكن وليدة الأمس القريب.. وإنما البعيد أيضًا!

البحث عن وزير

(٣)

رفاق السلاح

كان أحد أحلام الرئيس جمال عبد الناصر هو اختيار امرأة لشغل منصب وزيرة.

يقول الكاتب الصحفى مصطفى أمين: "فى عام ١٩٦٠ قلت للرئيس جمال عبد الناصر إننى أرى أن مجلس الأمة يحترم العضوتين وأن الوقت ملائم لكى تُعين وزيرة وبهذا تكون مصر هى أول دولة عربية تُعين وزيرة، ودارت بيننا مناقشة اقتنع فى نهايتها بفكرتى

وفجأة دخل المشير عبد الحكيم عامر فقال لى الرئيس:

قل له على فكرتك عن المرأة!

فهب عبد الحكيم عامر واقفًا وخلع حزام بذلته العسكرية وحلف بالطلاق قائلاً: "علىّ الطلاق بالثلاثة لو ست دخلت مجلس الوزراء لأخرج أنا منه"!

ويقول مصطفى أمين: وماتت الفكرة، وبعد عام أو اثنين كلمنى الرئيس تليفونيًا وقال لى إن عبد الحكيم عامر سوف يعين نائبًا للقائد الأعلى وسيتولى وزارة الحربية شخصٌ آخر، وما دام قد خرج من الوزارة فهى فرصة لتعيين وزيرة، وقال لى عبد الناصر: عندكم فى أخبار اليوم أحسن أرشيف، فاخترلى أحسن ١٠ نساء فى مصر وأرسل لى صورهن وتاريخ حياتهن.

وفعلاً نزلت الأرشيف واخترت عشرًا، بينهن أمينة السعيد وكريمة السعيد وفاطمة عنان المفتشة فى وزارة المعارف وعائشة راتب وكانت وقتها أستاذة فى الجامعة، واقترحت أن تُعين أم كلثوم وزيرة للثقافة والفنون الجميلة، واخترت أيضًا عزيزة أحمد حسين، وكانت آخر سيدة فى القائمة حكمت أبو زيد، وأرسلت للرئيس الصور ولم يرد علىّ.

وبعد فترة تألفت الوزارة، وفوجئت بأن حكمت أبو زيد عُينت وزيرة رغم أنها رقم ١٠ بين السيدات اللاتى أرسلت أسماءهن للرئيس، فاتصلت به وسألته:

لماذا اخترت حكمت أبو زيد؟

فقال: "لأنها أوحش واحدة[1]"!

وهكذا شاءت تصاريف القدر أن تصبح ابنة قرية الشيخ داود بالقوصية محافظة أسيوط، أول وزيرة عربية.

شعورٌ بالاستغراب والدهشة سيطر على أستاذة القانون الدولى د. عائشة راتب حين نشرت الصحف المصرية فى صفحتها الأولى فى ١٢ نوفمبر ١٩٧١ خبر تعيين د. عائشة – والتى كانت آنذاك فى الثالثة والأربعين من العمر – وزيرة للشؤون الاجتماعية.

ففى أعقاب انتخابها لعضوية اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى شاركت فى المؤتمر العام وكان النقاش دائرًا حول الدستور. ولأنها كانت قانونية فقد ذهبت لزملائها فى الكلية وسألتهم عن اعتراضاتهم على مواد الدستور، وجمعت آراءهم. كان النقاش حول اختصاصات رئيس الجمهورية حين اعترضت د. عائشة راتب على توسيع اختصاصات رئيس الجمهورية وظلت تقول "لا يجوز" و"لا يليق" وفق ما هو مدون فى محاضر الجلسة الرسمية. استمرت الجلسة ثلاث ساعات وهى مصرة على الرفض فأرسل لها البعض ورقة وقالوا لها فيها "ارحمينا يا دكتورة عائشة"!

تقول د. عائشة راتب: "وكان الرئيس أنور السادات موجودًا فى الجلسة فى الطابق العلوى إذ كان يرأس اجتماعات اللجنة المركزية وقتها، وقد سمعت بعد ذلك منه شخصيًا فى اجتماع لجنة السياسات واللجنة الوزارية أنه قال للوزراء "إنتو عارفين أنا جبت الدكتورة عائشة وزيرة ليه؟ لأنها فى اللجنة المركزية وأنا موجود جلست تناقش اختصاصات رئيس الجمهورية، فقررت تعيينها وزيرة"!

أما عن معرفتها بالخبر، فقد أخبروها فى المنزل أن مكتب وزير الداخلية اتصل بها، وكانت وقتها تلقى محاضرة فى المؤتمر العمالى التابع لجامعة الدول العربية، وكانت في المحاضرات تنتقد رفض العرب قرار الجمعية العامة للأمم

---

(1) رشاد كامل، حياة المشير عبد الحكيم عامر، دار الخيّال، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٩ - ١٤٠.

المتحدة عام ١٩٤٧ الذى قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين إسرائيلية وأخرى فلسطينية، وترى أنه لو قبل العرب ذلك لاختلف الوضع. اعتقدت د. عائشة راتب أن الحكومة لم يعجبها كلامها فاستدعتها. وذهبت إلى ممدوح سالم وكان وزيرًا للداخلية، فأخبرها بضرورة الذهاب إلى مجلس الوزراء، فذهبت وقابلت د. محمود فوزي الذي قال لها: "يا دكتورة نحن يسعدنا ويشرفنا أن تكونى وزيرة معنا"، فقالت: "وزيرة إيه؟"، قال: شؤون اجتماعية، قالت: "أنا أستاذة قانون، مالى ومال الشؤون الاجتماعية"! فقال "الشؤون الاجتماعية كلها قوانين ونحن نريدك لذلك".

اشترطت د. عائشة راتب أن تكمل العام الدراسى مع الطلبة وأن ترجع للكلية بعد خروجها من الوزارة. وفى حجرة الوزراء جاءها صوت د. محمد حافظ سالم من آخر الغرفة يقول: "كمان بتشرطى"، فقالت: "أنا لا أشترط إنما لابد أن أنهى التزاماتى تجاه الطلبة". بعد ذلك حلفت اليمين أمام الرئيس وأصبحت ثانى وزيرة للشؤون الاجتماعية فى مصر[1].

صداقات رفاق السلاح منحت فرصة للضباط الأحرار كى يستوزروا.

فقد أصبح المشير عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وحسين الشافعى وزراء للحربية أثناء عهد الثورة.

وحين تشكلت برئاسة على ماهر الوزارة الأولى فى عهد الثورة، والتى تحمل الرقم ٧٠ فى تاريخ مصر الحديث، تولى رئيس الوزراء فى هذه الوزارة ثلاث وزارات بالإضافة إلى منصب رئيس الحكومة، فى حين تولى مدير مكتبه وصديقه الحميم إبراهيم عبد الوهاب وزارتين، وبقيت الوزارة الخامسة عشرة فى تلك الحكومة وهى وزارة المواصلات بلا وزير، ثم عُينّ لها بعد أسبوع وزير تولاها لمدة يوم أو يومين بصفة شكلية حتى يكون مؤهلاً لمنصب أعلى، وهو رشاد مهنا مرشح الضباط الأحرار لعضوية مجلس الوصاية.

وفى الوزارة التالية، وهى وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى، تولى فتحى رضوان منصب وزير الدولة، وسرعان ما أنشئت وزارة الإرشاد القومي. ويذهب

---

(1) عائشة راتب وزيرة الشؤون الاجتماعية والتأمينات في السبعينيات لـ "المصري اليوم": السادات سيدخل الجنة "حدف".. ومصر كلها مديونة لي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٤ سبتمبر ٢٠٠٨.

البعض إلى القول بأن هذه الوزارة أسست لفتحى رضوان أو أنه أسسها هو بنفسه، خاصة أنه كان على علاقة قوية بمجلس قيادة الثورة وبالذات جمال عبد الناصر، مثلما كانت الحال بالنسبة للرئيس أنور السادات وكل من سيد مرعى وعثمان أحمد عثمان اللذين ارتبط بهما السادات بعلاقات مصاهرة.

ويروى فتحى رضوان لضياء الدين بيبرس كيف أنه لم يمض ٢٤ ساعة على الاجتماع الذى عقده قادة الثورة للتعارف معه والاستماع إلى آرائه حتى فوجئ باختياره عضوًا فى الوزارة الجديدة. بل إنه يؤكد أنه فى ذلك اليوم اعتذر عن عدم دخول الوزارة أكثر من ٢٠ مرشحًا، منهم محمود محمد محمود ومريت غالى وإبراهيم بيومى مدكور وحامد سليمان وحفنى محمود. وكانت طريقة الاستدعاء لدخول الوزارة فى بعض الأحيان من أسباب الاعتذار عن عدم دخولها. فعلى سبيل المثال، حفنى محمود كان مسافرًا إلى الإسكندرية فى الطريق الصحراوى، فلحقت به سيارة جيب من سيارات الشرطة العسكرية وأعادته إلى القاهرة من دون أن تقدم له سببًا واضحًا؛ لأن قائد الحملة نفسه لم يكن يعلم السبب. وبهذه الطريقة دخل حفنى محمود مجلس قيادة الثورة وهو يظن أنه مطلوب للاعتقال، فلما عرف أنه مرشحٌ للوزارة اعتذر فى الحال[1].

ويشير فتحى رضوان إلى أنه هو الذى أقنع عبد الناصر باختيار الشيخ أحمد حسن الباقورى كمرشح للإخوان المسلمين وزيرًا للأوقاف، فى حين كان عبدالناصر يميل إلى اختيار مرشح إخوانى آخر هو حسن العشماوى. أما مسوغات اختيار الباقورى فيرويها فتحى رضوان كالتالى: "فقلت له "عبد الناصر" مبررًا ترشيحى. أنا عاوز فى الوزارة دي "عمامة" وعاوزها على رأس شاب. والشيخ الباقورى خطيب ووسيم، ودخل السجن وقاسى أهوال المعتقل، فهو صورة للأزهرى غير الصورة المعروفة عنه للناس".

ويحكى عثمان أحمد عثمان فى مذكراته عن استدعاء الرئيس أنور السادات له فى أكتوبر ١٩٧٣. فى بادئ الأمر، لم يكن عثمان يعرف الغرض من المقابلة التى استمرت ساعة ونصف الساعة كاملة، تحدث السادات فيها عن تصوراته لإعادة المياه إلى منطقة القناة.. إلى أن يقول مؤلف الكتاب: "قال لي

---

(1) ضياء الدين بيبرس، فتحي رضوان يروي أسرار حكومة يوليو، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٦٧

الرئيس هيا يا عثمان. تصورت أن المقابلة قد انتهت، فقلت: أتركك بخير يا سيادة الرئيس، قال إنه أصدر قرارًا بتعيينى وزيرًا للتعمير. وكانت مفاجأة أخرى بالنسبة لى، مفاجأة سعيدة لا أتمناها، لذلك قلت: إننى أستطيع أن أقوم بهذا الدور على أحسن ما يكون.. وأنا خارج الوزارة يا سيادة الرئيس. وقال: إن تعمير القناة يحتاج إلى وزير[1].

فى تلك المقابلة، قال له السادات أيضًا: "عثمان، أنا عاوزك وزير تعمير عشان أضمن إن كل حاجة تمشى مضبوط".

وعندما سأل السادات عن مصور الرئاسة لكى يلتقط صور حلف عثمان أحمد عثمان لليمين الدستورية، تبين أنه ذهب إلى منزله.. فى حين لم يكن فوزى عبد الحافظ سكرتير السادات، وحسن كامل رئيس الديوان، على علم بالمقابلة التى يبدو أنها فكرة خطرت على ذهن السادات فجأة. وهكذا تم استدعاء المصور فورًا، ليؤدى عثمان اليمين الدستورية وهو يشعر بحجم المفاجأة.

وهكذا اختير عثمان وزيرًا للتعمير فى حكومة د. عبد القادر حاتم فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣، ليظل فى الوزارة لمدة ثلاث سنوات عاصر أثناءها ثلاث حكومات متعاقبة. فقد اختير وزيرًا للإسكان والتعمير فى حكومة د. عبد العزيز حجازى فى ٢٦ سبتمبر ١٩٧٤، ثم احتفظ بالحقيبة الوزارية نفسها فى حكومة ممدوح سالم فى ١٦ إبريل ١٩٧٥، إلى أن خرج من الوزارة فى نوفمبر ١٩٧٦.

وحكاية عثمان مع السادات تبدأ عندما كان الاثنان يسكنان متجاورين فى منطقة الهرم قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ومن ثم تعارفا وتوطدت العلاقة بينهما لتصبح فى فترة من الفترات أشبه بالتوأمة. ويؤكد عثمان أنه كان بينه وبين السادات نوع من "التوافق النفسى"، فقد كانا جارين وبينهما "عشرة عمر"!

يقول عثمان: "عندما أُعلِنَت أسماء وأعضاء مجلس قيادة الثورة لم أجد فى الأسماء من أعرفه إلا محمد أنور السادات الذي عاش خلال مراحله الأولى فترة فى الإسماعيلية، ثم رأيته فى بورسعيد عقب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦. وكنت قد حضرت من السعودية خصيصًا لكى تشارك شركتى فى تعمير بورسعيد، وذهبت أزوره في بيته وفتح لي باب منزله بنفسه وهو يرتدي الجلباب. وكلفني

---

(1) عثمان أحمد عثمان، صفحات من تجربتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨١.

ذات يوم بإدخال بعض التعديلات على منزله، وطلب أن نبنى فيللا لابنته، ثم طلب بناء فيللا لكريمته الثانية. وتكررت الزيارات العائلية".

ويبدو أن هذه العلاقة القوية بين عثمان والسادات كانت وراء موافقته على تولى منصب وزارى، إذ كان الأول قد سبق له فى شتاء ١٩٦٠ رفض عرض من المشير عبد الحكيم عامر بأن يتولى منصب وزير السد العالى، إذ قال له عثمان ردًا على العرض المذكور: "أنا أنفعكم كمقاول، ولا أنفع مصر إلا كذلك يا سيادة المشير"!

وتكشف حكاية سيد مرعى مع المنصب الوزاري جزءًا من لعبة شد الحبل بين القيادة السياسية والمرشح للوزارة.

لقد اشترك فى الوزارة عام ١٩٥٦ كوزير دولة للإصلاح الزراعى، ثم وزيرًا للزراعة عام ١٩٥٧ بالإضافة إلى الإصلاح الزراعى، ووزيرًا للزراعة عام ١٩٥٨ "الإقليم الجنوبى" أثناء تجربة الوحدة مع سوريا، ثم وزيرًا مركزيًا للزراعة والإصلاح الزراعى حتى أكتوبر عام ١٩٦١ "فى أعقاب الانفصال"، وعاد وزيرًا للزراعة بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، وفى سبتمبر ١٩٧٠ وأصبح فى نوفمبر ١٩٧١ نائبًا لرئيس الوزراء لشؤون الزراعة والرى، ووزيرًا للزراعة والإصلاح الزراعى.

وفى أكتوبر ١٩٥٧ كان المهندس سيد مرعى يشغل منصب وزير الدولة للإصلاح الزراعى، حين فوجئ فى أحد اجتماعات مجلس الأمة المصري بوزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية على صبرى يناوله ورقةً صغيرة موجهة له تقول سطورها: "إن الرئيس جمال عبد الناصر يريد أن تتولى وزارة الزراعة إلى جانب عملك كوزير دولة للإصلاح الزراعى".

وبعد الاجتماع جلس سيد مرعى مع على صبرى وأوضح له دوافع اعتذاره عن عدم قبول المنصب، وفى الوقت نفسه يبلغ الرئيس عبد الناصر اعتزازه بهذه الثقة من جانبه.

وباقى ما جرى يرويه المهندس سيد مرعى فى مذكراته كالتالى:

"فى اليوم التالى دعانى الرئيس عبد الناصر للغداء معه، وكان على صبرى قد أبلغه برفضى لوزارة الزراعة، وذهبت إلى بيته فى منشية البكرى ووجدت هناك المشير عبد الحكيم عامر، ودارت أحاديث عادية على الغداء ولم يفتح

الرئيس الموضوع ولم يشر إليه. وبعد أن انتهينا من تناول الغداء جلسنا في الصالون نحن الثلاثة وحدنا، والتفت إليَّ المشير عامر وقال لي فجأة:

- هل يجرؤ إنسان في مصر أن يعترض على قرار يصدره جمال عبد الناصر؟

وفهمت على الفور مقصده وقلت له:

- لا طبعًا.. هي المسألة مش رفض لأمر أو اعتراض على قرار.. إنما هي مسألة هل الإنسان يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه أو لا يستطيع؟

قال لي عبد الحكيم عامر:

- ما توضح كلامك.. إيه المسألة بالضبط؟

- فقلت له: في الحقيقة هناك اعتباران جعلاني أعتذر عن وزارة الزراعة.. الأول انشغالي بالإصلاح الزراعي، والثاني وهو الأهم وجود مديرية التحرير.

وتدخل الرئيس عبد الناصر في الحديث وقال لي:

- طيب بنشيل مديرية التحرير من وزارة الزراعة.. إذا كانت هي دي المشكلة".

ويختتم سيد مرعي الواقعة السابقة بقوله:

"ولم تعد لي حجة أخرى، فقلت له: وأنا أقبل وزارة الزراعة على هذا الأساس"[1].

أما الدكتور أحمد خليفة فيروي كيف أنه في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٥ كان في منزله يقوم بتنظيف وطلاء حذائه، حين دق جرس الهاتف، حيث أبلغه سكرتير زكريا محيي الدين بأن الأخير يطلب لقاءه في منزله صباح اليوم التالي. وفي الموعد المحدد عرض عليه زكريا محيي الدين منصب نائب الوزير لوزارتي الشؤون الاجتماعية والأوقاف. وبعد تشكيل وزارة صدقي سليمان في سبتمبر ١٩٧٧ التي أصبح فيها د. أحمد خليفة وزيرًا للأوقاف والشؤون الاجتماعية، سأل د. خليفة الرئيس جمال عبد الناصر عن سبب تكليفه بوزارة يعلم مسبقًا أنه غير مُلم بأوضاعها، فكان رد عبد الناصر "يمكن علشان تكمل بناء الجامع"[2]، ويقصد الجامع الذي أصبح يحمل الآن اسم عبد الناصر ويضم ملحقه الآن رفات الرئيس الراحل!

---

(1) سيد مرعي، أوراق سياسية - الجزء الثالث، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٧.

(2) د. أحمد خليفة، الرأي والرأي الآخر.. كلمات وراء الأحداث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

ويتعين ألا ننسى أن د. ثروت عكاشة أحد أبرز وزراء الثقافة فى تاريخ مصر فوجئ بخبر اختياره للمنصب الوزارى عبر أثير الإذاعة!

فقد كان د. عكاشة مع زوجته يشغلان مقعدين فى أحد الصفوف الأمامية من دار الأوبرا فى العاصمة الإيطالية روما فى مساء ٨ أكتوبر ١٩٥٨. وبعد أن انتهى العرض الممتع وغادر الأوبرا، أخذ يستمع كالعادة إلى نشرة أخبار الحادية عشرة من إذاعة القاهرة، فأصيب بدهشة بالغة عندما وجد أن الخبر الأول يذيع اسمه كوزير للثقافة ضمن تشكيل وزارى جديد. ويروى الرجل فى مذكراته أنه عاد إلى مصر فورًا وطلب من الرئيس جمال عبد الناصر إعفاءه من شغل المنصب الوزارى الذى لم يُستشر فى أمر إسناده إليه[1]، لكن عبد الناصر أقنعه بالمنصب الوزارى، ليقدم د. عكاشة العديد من الأعمال الثقافية المهمة أثناء فترة توليه هذه الحقيبة الوزارية.

أما أطرف وأغرب الاختيارات لمنصب الوزارة فقد جاءت من رفاق السجن والزنزانة!

فقد اختار الرئيس أنور السادات رفيق السجن فى قضية اغتيال أمين عثمان لمنصب وزير الخارجية. وقد أشار الرئيس المصرى الراحل إلى محمد إبراهيم كامل ووسامة هذا السجين الأشقر فى مذكراته "البحث عن الذات"[2]. الطريف أيضًا أن محمد إبراهيم كامل يروى فى مذكراته أنه كان فى زيارة لوالدته فى حى الزمالك فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ قبل أن يعود إلى منزله فى حدود الساعة ٥:٣٠، ليفاجأ بزوجته تبلغه بأن الراديو والتليفزيون قد أذاعا نبأ تعيينه وزيرًا للخارجية خلفًا للوزير السابق إسماعيل فهمى[3]!

وفى استراحة الإسماعيلية عاتب إبراهيم كامل السادات على تعيينه وزيرًا للخارجية من دون أخذ رأيه، فرّد عليه السادات قائلاً إنه سمح لنفسه بتعيينه من دون سؤاله لأنه كان فى منزلة ابنه (كان السادات يكبر إبراهيم كامل بتسع سنوات) وإنه اختاره لأنه يراه شخصًا يثق فيه تمامًا ويتصف بالوطنية والشجاعة. وقال السادات له: لو علمت عدد الذين كانوا يتهافتون على هذا المنصب لما أسفت[4].

غير أن البحث عن وزير فى العهد الملكى كان بدوره أشبه بالبحث عن فضيحة!

---

(1) د. ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

(2) أنور السادات، "البحث عن الذات"، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨.

(3) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، سلسلة كتاب الأهالي رقم ١٢، القاهرة ١٩٨٧.

(4) المرجع السابق.

البحث عن وزير

(٤)

تشابه أسماء!

في عهد فاروق، دخل الوزارة قوادون وجلساء سوء.

ووصل إلى الوزارة أشخاصٌ أهم مؤهلاتهم أنهم يملكون القدرة على إضحاك الملك.

هنا يبرز اسم كريم ثابت، المستشار الصحفي للملك.

ولا بد أن نوضح أنه في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، أصبحت سمعة القصر السيئة حديث القاصي والداني، وتوالت الفضائح المخزية وارتبط اسم القصر ورجاله بقضايا توريد أسلحة فاسدة وخراب ذمم وصفقات مالية مشبوهة، وبلغ الأمر ذروته باقتراب أجهزة التحقيق القضائي من أبواب القصر لتعقب الذين حامت حولهم شبهات التورط في هذه المخازي.

وأصبح الإعلام يتحدث بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة عن شخصياتٍ بعينها تلعب أدوارًا غير مريحة في القصر، وظهرت أسماءٌ لشخصياتٍ قامت بأدوار البطولة في ما يجري أمثال كريم ثابت المستشار الصحفي للبلاط، وإلياس أندراوس المستشار الاقتصادي للخاصة الملكية، وإدمون جهلان مسؤول التوريدات للقصر، وأنطون بوللي مدير الشؤون الخصوصية، وكفاتش مدرب الكلاب الملكية، وجارو الحلاق الملكي، وغيرهم ممن عرف الناس بأمر تورطهم في أمور غير كريمة كان للقصر دور فيها[1].

---

(1) د. عبد الوهاب بكر، البلاط الملكي ودوره في الحياة السياسية المصرية من إسماعيل إلى فاروق، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.

يدلل الكاتب أحمد بهاء الدين على حظوة كريم ثابت لدى الملك بالحكاية التالية:

كان إبراهيم عبد الهادي بعد خروجه من رياسة الديوان يروي كثيرًا من الصفائر التي كانت تسيء إليه، والتي تدل على نوع حياة الملك ومدى اهتمامه بمستشاريه، من ذلك أنه دخل على الملك مرة ليعرض عليه بعض الأوراق، فوجده جالسًا مع كريم ثابت يتبادلان رواية النكات البذيئة باللغة الفرنسية ويضحكان في عربدة، ولما رأى الملك رئيس الديوان قال لكريم: "قول النكتة تاني بالعربي علشان الباشا ما يعرفش فرنساوي".

فرد كريم ثابت: "ولا عربي كمان"!

وضج الاثنان بالضحك الشديد ورئيس الديوان واقف والأوراق في يده.. لا يدري ماذا يصنع؟!

بل إن الملكة فريدة تقول عن كريم ثابت ما هو أكثر!

"بلغ تأثيره على الملك لدرجة أنه أصبح يلازمه ويجالسه في سهراته وجولاته، وأصبح له نفوذ كبير على الملك، وأصبح فاروق كقطعة الشطرنج في يد كريم ثابت.. وشارك في نسج شباكه حول الملك عن طريق تقديم النساء، مما جعل له حظوة ونفوذًا وتأثيرًا، لذلك أنعم عليه فاروق برتبة البكوية ثم الباشوية ثم وزيرًا للدولة في آخر عهد (وزارة حسين سري)".

ذات يوم التقى إلياس أندراوس المستشار الاقتصادى للملك فاروق مع القطب الوفدى فؤاد سراج الدين بعد أن قال له إنه قادم فى مسألة مهمة. استوضح فؤاد سراج الدين عن تلك المسألة المهمة، فقال له إلياس أندراوس ببساطة:

إذا كنتم عاوزين تقعدوا عشرين سنة فى الحكم، تاخدوا كريم ثابت وزير.

ورد فؤاد باشا سراج الدين وسط دهشته وذهوله:

أنت يا باشا مجنون؟!

وكان رد إلياس أندراوس عليه هو قوله:

"كريم ثابت مصري وصحفي درجة أولى، والمهم أنه عند الملك فرخة بكشك".

كان مصدر الرواية السابقة هو صلاح الشاهد[1]، الذى يضيف قائلاً: كان كريم ثابت شخصية غامضة تحوط بها الأساطير، ولا مراء أنه لعب دورًا خلال الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٢ فى تاريخ مصر، وكانت دسائس القصر تحدق بكريم ثابت، وكان يتغلب عليها فيعود منتصرًا.

ويشير وكيل الديوان الملكى حسن باشا يوسف فى مذكراته[2] إلى أنه عندما تم تكليف على ماهر باشا تشكيل الوزارة فى يناير ١٩٥٢ اتصل به إلياس أندراوس قائلاً إن الملك يسره أن يُعين كريم ثابت وزيرًا فى وزارته.

واعتذر على ماهر عن عدم تنفيذ طلب الملك، ولكن حسين سري باشا وافق على الطلب الخاص بتعيين كريم ثابت عند تشكيل وزارته فى ٢ يوليو ١٩٥٢.

وصباح ٢٢ يوليو ١٩٥٢ عندما قرر الملك فاروق تكليف أحمد نجيب الهلالى تشكيل الوزارة، كان أول شرط للهلالى للموافقة على ذلك التكليف هو إخراج كريم ثابت من الإذاعة (وكان مستشارًا لها) وألا يدخل الوزارة.

وفي حكومةِ نجيب الهلالي، أذيعت مراسم تأليف الوزارة، وأُبلِغَ الوزراء الجدد أن موعد حلف اليمين بعد ظهر اليوم التالي. وذهب الوزراء مع رئيسهم إلى قصر عابدين، وقيل للوزراء الجدد في القصر إن وزير الصحة قد سبقهم إلى الحضور بالملابس الرسمية. وكان الوزراء يعلمون أن د. إبراهيم شوقي قد اعتذر لنجيب الهلالي في الليلة السابقة عن عدم قبول منصب وزير الصحة، فاضطر رئيس الحكومة المكلف إلى أن يعهد إلى راضي أبو يوسف وزير الشؤون الاجتماعية بوزارة الصحة بالإنابة.. لكن الوزراء فوجئوا داخل القصر بخبرٍ أذهلهم: كان وزير الصحة الجديد الذي سبقهم إلى القصر لحلف اليمين الدستورية هو د. أحمد النقيب، أحد محاسيب الملك فاروق.. فتأخر موعد حلف اليمين.

واجتمع نجيب الهلالي بحافظ عفيفي أكثر من ساعة، وصمم الأول على عدم قبول د. النقيب وزيرًا للصحة، ثم دُعي نجيب الهلالي لمقابلة الملك، ليدور الحوار التالي:

---

(1) صلاح الشاهد، ذكرياتي في عهدين، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٧.

(2) حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية (١٩٢٢ – ١٩٥٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٢.

فـاروق: لقد طلبت من النقيب أن يحضر ويرتدي الردنجوت، وهنأته بالوزارة، وجاء خصيصًا من الإسكندرية إلى القاهرة لذلك.. ومعنى هذا أنك ستكسفه أمام الناس كلها. ولهذا فأنا أريد أن تأخذه وزيرًا.. ولو ثلاثة أيام.

الهلالي: إني آسف أن أقول لجلالتك إنني لا أستطيع أن يكون النقيب وزيرًا، ولقد قلت هذا للدكتور حافظ عفيفي.

فـاروق: قال لي حافظ هذا.. ولكنني ظننت أن "ليه خاطر عندك"!

الهلالي: يا مولانا.. خاطرك على العين والرأس، ولو كانت المسألة تتعلق بشخصي فإنني على استعداد لأن أضحي، ولكن المسألة كما قلت تتعلق بصميم سياسة الوزارة.

فـاروق: إن المسألة لم تصل إلى هذا الحد، ولكني أعرف أنه لا يرضيك أن يخجل أحد رجالي أمام الخدم وهو مرتدٍ بدلة الردنجوت.

الهلالي: أعرف أن هذه "كسفة"، ولكني أعتقد أنه إذا كان النقيب يحب مولانا فإنه سيتحمل هذه "الكسفة"!

وإزاء إصرار الهلالي، مرت أزمة وزير الصحة بسلام.

وفي مشاورات تشكيل وزارة نجيب الهلالي وقعت سلسلة أحداث طريفة وغريبة، فقد اقترح حافظ عفيفي اسم القائمقام إسماعيل شيرين زوج الأميرة فوزية وزيرًا للحربية، لكن نجيب الهلالي رفض هذا الاقتراح. وبدأ البحث عن وزراء للأشغال والزراعة والصحة.. ووزير مسيحي. قيل لنجيب الهلالي إن يوسف سعد المفتش بوزارة الأشغال خير من يصلح لوزارة الأشغال، فاتصل به هاتفيًا وعرض عليه الاشتراك في الوزارة فوافق.. ثم عاد البحث عن وزير مسيحي ثانٍ، فاقترح الصحفي علي حمدي الجمال - وكان موجودًا في منزل نجيب الهلالي — اسم مريت غالي، فاتصل به رئيس الوزراء، وطلب غالي إمهاله بعض الوقت.. وبعد ساعة أبلغ رئيس الوزراء قبوله المنصب الوزاري!

وبدأ البحث عن وزير الزراعة، وكان المرشح لهذا المنصب محمد سعيد لطفي، لكن تبين أنه في الخارج، فعرضت أسماء كثيرة لم يقبلها نجيب

الهلالي. والطريف أنهم أحضروا "الدليل المصري" للبحث عن اسم يصلح وزيرًا للزراعة. وقفز اسم حسين كامل الشيشيني، وطُلِبَ من رجال "البوليس المخصوص" أن يعثروا عليه!

وللاعتبارات الوطنية دورها في تشكيل عدد من وزارات مصر.

ففي ٢ يناير ١٩٢٤ اكتسح حزب الوفد الانتخابات العامة. وأثناء تشكيل الوزارة اعترض الملك فؤاد على تعيين اثنين من الأقباط وزيرين في وزارة تضم في مجملها – بمن في ذلك رئيس الوزارة – عشرة أعضاء. واحتج الملك فؤاد بأن الشارع المصري قد لا يرضى عن هذا التعيين، فقال سعد زغلول: أنا زعيم الأمة وأعرف نبض الشارع المصري. وأصر سعد زغلول على رأيه، ليتولى مرقص حنا بك وزارة الأشغال العمومية، ويتولى واصف بطرس غالي أفندي وزارة الخارجية[1].

ويقول د. محمد حسين هيكل باشا إنه ".. في اليوم الذي تألفت الوزارة فيه فتح كثيرون عيونهم واسعة من شدة الدهشة. لقد لف الناس منذ عشرات السنين، وفي عهد الإنجليز أنفسهم أن يكون في الوزارة قبطي واحد، أما سعد فقد أخذ في وزارته اثنين من الأقباط"[2]. واستمرت تلك الوزارة في الفترة بين ٢٨ يناير ١٩٢٤ و٢٤ نوفمبر ١٩٢٤.

ولم يكن الإنجليز بعيدين عن اختيار رؤساء الحكومات، ولعل أبرز مثل على ذلك هو حادث قصر عابدين الشهير في ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما حاصرت الدبابات البريطانية القصر وأجبر السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر الملك الشاب فاروق على تعيين مصطفي النحاس باشا زعيم حزب الوفد رئيسًا للوزراء بعد أن هدده بخلعه من عرشه. وفي أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ – الذي اعتبره البعض أساسًا لاستقلال مصر، ورآه سعد زغلول "أكبر نكبة على البلاد" – استشار الإنجليز عدلي يكن فيمن يشكل الوزارة، فقال قوله المشهور: "عدلي هو ثروت، وثروت هو عدلي"!

وقد كان!

وهكذا شكّل عبد الخالق ثروت وزارته في اليوم التالي للتصريح لتدوم هذه

---

(1) لمعي المطيعي، موسوعة نساء ورجال من مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

(2) د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٨٠.

الحكومة في الفترة بين أول مارس ١٩٢٢ و٢٩ نوفمبر ١٩٢٢، وهي الوزارة التي عمدت إلى التنكيل بقيادات ورموز حزب الوفد، فألقي القبض على حمد الباسل ومرقص حنا وواصف غالي وعلوي الجزار وويصا واصف ومراد الشريعي وجورجي خياط في يوليو ١٩٢٢، وصدرت ضدهم أحكام بالإعدام في ١٤ أغسطس ١٩٢٢.

الأغرب أنه في إبريل ١٩٢٧ شهدت مصر موجة من اضطهاد الوفديين والوطنيين ولاح في الأفق احتمال حل مجلس النواب وإلغاء الحياة البرلمانية، فرأى زعيم الوفد سعد باشا زغلول ترشيح عبد الخالق ثروت لرئاسة الوزارة. وافق ثروت على تشكيل الوزارة، بعد أن رشحه لها زعيم الأمة آنذاك، وأخذ ثروت يتقرب من الوفد، وشكّل وزارة (٢٥ إبريل ١٩٢٧ – ١٦ مارس ١٩٢٨) ضم إليها عددًا من الأحرار الدستوريين وعددًا من المنتمين إلى الوفد.

وأثناء تشكيل حكومة الوفد في يناير ١٩٥٠، فوجئ إبراهيم فرج بزعيم الوفد مصطفى النحاس يقول له: "هات الردنجوت وتعال يا إبراهيم"، وإذا بالنحاس يختاره وزيرًا للشؤون البلدية والقروية في حكومة النحاس باشا السابعة (١٢ يناير ١٩٥٠ – ٢٧ يناير ١٩٥٢).

وبهذا رد النحاس باشا على موقف الملك فاروق من الوفدي العتيد إبراهيم فرج الذي كان شديد الولاء على طول الخط لبلدياته مصطفى النحاس (سمنود، محافظة الغربية). وكان فاروق قد رفض الموافقة على القرار الذي نشرته صحيفة "المصري" في ٦ أكتوبر ١٩٤٣ بشأن تعيين إبراهيم فرج مدير المستخدمين في وزارة الداخلية قاضيًا في المحاكم المختلطة ضمن حركة تنقلات وترقيات واسعة.

على أن الوزارة في مصر كانت تعاني من مشكلات تتعلق أحيانًا بشخص رئيس الوزراء. فعلى سبيل المثال، ومع أواخر صيف ١٩٥١، كان زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا غائبًا في عالم خاص به وصفه السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون يوم ١٥ يونيو ١٩٥١ في خطاب إلى هريرت موريسون وزير الخارجية البريطانية قائلاً:

"إن النحاس (باشا) لا يقوم بأي عمل على الإطلاق، ويبدو من كل ما أسمعه أنه يقضي معظم يومه في الحمام، فقد أُصيب بمرض النظافة، ويضَيع ساعات

في العناية ببدنه، والواقع أن برنامجه كما بلغني من أقرب الناس إليه أنه منذ استيقاظه وحتى الساعة الحادية عشرة والنصف موجود في غرفة النوم أو في الحمام، وقُرب الثانية عشرة ظهرًا يخرج ليجري مقابلة أو مقابلتين أو يقرأ بنفسه – أو يسمع ورقة أو ورقتين تُتلى عليه، ثم يعود إلى جناحه يختفي فيه من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة السابعة مساءً، حين يظهر في صالون بيته ويتناول عشاءه ثم يأوي إلى فراشه في الساعة التاسعة".

ويضيف السير رالف ستيفنسون بعد ذلك قائلاً: "لقد جاءني أحد أصدقاء أسرته وهو توفيق مفرج (رجل أعمال ثري من أصل لبناني)، وخلال حديثه معي وجدته حريصًا أن يفضي إليّ بأن النحاس (باشا) أبلغه بأنه لم يعد يهمه أن تخرج القوات البريطانية من مصر. ويضيف مفرج قائلاً "إن ذلك هو أيضا رأي زينب هانم (زينب الوكيل زوجة النحاس)"!

في تلك الأيام كانت وساوس النحاس الصحية قد بلغت أشدها، حتى إنه عندما كان يضطر إلى الخروج من بيته لمناسبة لا يستطيع أن يتخلف عنها، كان يتبعه باستمرار سكرتير (وأحيانًا ضابط من حراسته الخاصة) – يحمل زجاجة كولونيا لكي يغسل بها الباشا يديه[1].

غير أن النحاس – وكان قد تخطى آنذاك السبعين من عمره – ظل زعيمًا للوفد ورئيسًا للوزارة.

ويشير علي أمين[2] إلى أن النحاس أدخل في وزارته السابعة (يناير ١٩٥٠) كلاً من محمود أبو الفتح، وسليمان غنام، ومصطفى نصرت، وأحمد حمزة، ثم يس أحمد باشا، نكاية في مكرم عبيد باشا، صديقه التاريخي وخصمه اللدود لاحقًا.

وعندما قرأ النحاس أسماء الوزراء الذين اختارهم أثناء اجتماع ضم هؤلاء المرشحين، اعترض محمد الوكيل على اختياره وزيرًا للاقتصاد، وقال: إنني أطالب بوزارة التجارة، فأنا تاجر وأبي كان تاجرًا!

---

(1) محمد حسنين هيكل، سقوط نظام!: لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٣٣.

(2) علي أمين، هكذا تحكم مصر!، القاهرة، ١٩٥١.

فقال النحاس: ولكن غنام وزير تجارة!

فقال الوكيل: انقلوا غنام من التجارة إلى التموين أو إلى الاقتصاد!

لكن غنام اعترض، وحدث هرجٌ ومرجٌ، إلى أن تدخل فؤاد سراج الدين المرشح وزيرًا للداخلية للتوفيق بين الجانبين، بحيث يبقى الوكيل وزيرًا للاقتصاد وغنام وزيرًا للتجارة.

وأثناء تشكيل الوزارة أخذ النحاس باشا يعتصر ذاكرته بحثًا عن مرشح لوزارة التموين، ثم قال: هناك مستشار كويس اسمه فرحات، أنا فاكر شكله بس ناسي اسمه الكامل.. فرحات اللي كان قاضي في الإسكندرية وله حُكم عظيم في قضايا المظاهرات.

فقال عبد الفتاح الطويل باشا: مرسي فرحات!

فرد النحاس: تمام، مرسي فرحات. روح اطلبه يا فؤاد (سراج الدين) في التليفون واعرض عليه الوزارة.

واتصل فؤاد سراج الدين بمرسي فرحات وعرض عليه وزارة التموين، وقبلها الأخير، فطلب منه الحضور إلى قصر القبة لحلف اليمين قبل العاشرة مساء.

وفي الموعد المحدد لمح النحاس باشا شخصًا غريبًا لا يعرفه، فسأل: من هذا؟

فقيل له:

مرسيْ فرحات وزير التموين!

فقال النحاس: أبدًا.. مش هو! ده واحد تاني!

فقيل للنحاس: ولكنك كتبت اسمه في المرسوم ولم يبق إلا دقائق لتتشرفوا بلقاء الملك.

واستسلم النحاس للأمر الواقع. وعند خروج الوزراء في أعقاب مقابلة الملك، صاح النحاس باشا في الوزراء:

افتكرته.. افتكرته. اسمه قطب فرحات، موش مرسي فرحات.

غير أن هذا التذكر جاء بعد فوات الأوان. وبقي قطب فرحات بك مستشارًا، ومرسي فرحات وزيرًا!

لم تكن تلك حالة استثنائية، فقد تولى البعض الوزارة بسبب تشابه الأسماء

أو اختلاطها على من يختارون المرشحين للوزارة.

فقد جرى تعيين عبد المجيد عبد الحق وزير دولة في حكومة النحاس الأخيرة، ولعبد المجيد عبد الحق شقيق أكثر شهرة نال الوزارة قبله وعمل وزيرًا للشؤون الاجتماعية وللأوقاف والتموين. وحين دخل عبد المجيد عبد الحق قيل أيضًا إن المقصود كان هو عبد الحميد عبد الحق وقد أخطأ السكرتير أو مدير المكتب وطلب عبد المجيد عبد الحق بدلاً من عبد الحميد (وكلاهما ينتميان إلى عائلة شهيرة من مركز أبو قرقاص في محافظة المنيا).

الرواية تبدو جائزة لأن عبد الحميد كان أكثر شهرة، وكان صديقًا لأهل الفن والصحافة إلى درجة أن الموسيقار محمد عبد الوهاب غنى له أغنية ألفت خصيصًا لمساندته في الانتخابات البرلمانية وكان مرشحًا عن دائرة السيدة زينب في منتصف الأربعينيات على الرغم من مقاطعة الوفد لهذه الانتخابات. وكانت أغنية عبد الوهاب تقول: "يا أهل الحي.. يا أهل الدائرة.. يا مجاورين السيدة نظرة.. حلفتكم "بالست الطاهرة" لتجاويوا وتقولوا الحق.. تنتخبوا مين؟ عبد الحق".

ويشكك البعض في قصة عبد المجيد عبد الحق رغم حدوثها بناء استنادًا إلى أن أخاه عبد الحميد كان قد عمل وزيرًا في وزارة إبراهيم عبد الهادي عام ١٩٤٩، وهكذا كانت عودته إلى الوزارة مع الوفد ١٩٥٠ مستبعدة بعض الشيء.

وفي مارس ١٩٦٨ كان د. إسماعيل غانم الأستاذ بكلية الحقوق في جامعة عين شمس وعميد الكلية مرشحًا للوزارة، وحدث أن سكرتارية الرئيس جمال عبد الناصر اتصلت بالدكتور حافظ غانم وكان أستاذًا هو الآخر في كلية الحقوق في جامعة عين شمس أيضًا، وهكذا جاء د. حافظ غانم وزيرًا للسياحة في وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة. وقادت المصادفة إلى ما هو أكثر من هذا، فقد أقيل د. محمد حلمي مراد فجأة من منصب وزير التربية والتعليم، وهكذا أصبح محمد حافظ غانم وزيرًا للتربية والتعليم. لكن الفرصة لم تضع من د. إسماعيل غانم بل بالعكس سعت إليه مرتين ودخل الوزارة وخرج منها، ثم عاد ودخلها في حالة من الحالات القليلة في عهد الثورة. ففي ١٥ مايو ١٩٧١ وقع الاختيار على إسماعيل غانم ليكون وزيرًا للثقافة في وزارة د. محمد فوزي، وكان د. حافظ غانم لا يزال وزيرًا للتربية والتعليم، في حين كان إسماعيل

غانم قد تولى بعد العمادة منصب وكيل جامعة عين شمس. وقد بقى الغانمان معًا في مجلس الوزراء منذ مايو ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧١، حيث خرج الأحدث وهو د. إسماعيل غانم.

ومن حسن حظ الأخير أنه تولى عند خروجه مباشرة منصب مدير جامعة عين شمس، ثم عاد إلى دخول الوزارة مرة ثانية بعد عامين ونصف العام عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثانية في إبريل ١٩٧٤ كوزير للتعليم والبحث العلمي، وكان أول قانوني يتولى وزارة البحث العلمي (على نحو ما فعل د. مفيد شهاب لاحقًا) واستمر إسماعيل غانم في الفترة بين ٢٦ إبريل ١٩٧٤ و١٥ إبريل ١٩٧٥ وزيرًا للتعليم العالي والبحث العلمي في وزارة الرئيس السادات الثانية ووزارة د. عبد العزيز حجازي الذي كان عميدًا لتجارة عين شمس قبل أن يختار وزيرًا للخزانة، في الوقت نفسه الذي كان إسماعيل غانم عميدًا للحقوق في عين شمس ومرشحًا فيه لدخول الوزارة في مارس ١٩٦٨.

ومن الطريف أن د. محمد حافظ غانم كان قد ترك الوزارة بعد إسماعيل غانم بأقل من ثلاثة أشهر حين شكل د. عزيز صدقي وزارته في يناير ١٩٧٢، وبقي د. حافظ غانم في مناصب رفيعة القدر في الاتحاد الاشتراكي وصلت إلى أن تولى منصب الأمين العام للجنة المركزية، ثم اختير نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتعليم العالي في وزارة ممدوح سالم في الفترة بين ١٦ إبريل ١٩٧٥ و١٨ مارس ١٩٧٦ ليخلف صاحب اللقب نفسه في وزارة التعليم العالي، وإن كان يحظى بحكم أقدميته بمنصب نائب رئيس الوزراء، وكأنه "أي حافظ غانم" نال الوزارة بدلاً منه في ١٩٦٨ وخلفه فيها عند خروجه منها لآخر مرة في ١٩٧٥، وهكذا فإن هناك غانمًا تولى وزارتي البحث العلمي والثقافة بالإضافة إلى التعليم العالي وهو أستاذ القانون الخاص د. إسماعيل غانم.

وهناك غانم آخر تولى وزارة التربية والتعليم قبل أن يتولى التعليم العالي، وهو أستاذ القانون الدولي د. محمد حافظ غانم، وكلاهما دخل الوزارة وخرج منها وعاد إليها، وكلاهما أستاذ في حقوق عين شمس، لكن صاحب المصادفة نال حظًا أكثر من المرشح الأصلي.

ويروي د. جلال أمين الحكاية بطريقةٍ ساخرة قائلاً: "وقد تناقل الناس بعد

ذلك قصة طريفة أعتقد أنها صحيحة، وهي أن عبد الناصر أثناء اختياره للوزراء الجدد عبّر عن رغبته في أن يدخل الوزارة "غانم بتاع الحقوق"، دون أن يلتفت إلى أن في كلية الحقوق غانمين وليس غانمًا واحدًا، المميد والوكيل. وأغلب الظن أنه كان يقصد إسماعيل غانم، فهو، وليس الدكتور حافظ غانم، المعروف بميوله الاشتراكية وباستقلاله في الرأي. ولكن لسببٍ ما عرضت الوزارة على الوكيل دون المميد"[1]!

وفي عهد السادات، رشح محيي الدين عبد اللطيف وزيرًا للنقل في وزارة السادات الأولى في مارس ١٩٧٣ لكنه بدلاً من أن يتم استدعاؤه استدعي شقيقه الحسيني عبد اللطيف وعين وزيرًا للنقل. كان الحسيني عبد اللطيف من المهندسين العسكريين المميزين أما محيي الدين عبد اللطيف فعُوِضَ عن هذا واختير محافظًا للقليوبية (نوفمبر ١٩٧٤ – نوفمبر ١٩٧٦)، ثم عُينَ نائبًا لوزير المواصلات، وبقي في هذا المنصب الرفيع فترة طويلة، فلما طال العهد بسليمان متولي في المنصب الوزاري آثر محيي الدين عبد اللطيف الاستقالة من منصب نائب الوزير واحتفظ برئاسة لجنة النقل والمواصلات في مجلس الشعب. وليس لأحدٍ بعد هذا أن يستغرب المصدر الذي استقى منه كاتب السيناريو وحيد حامد شخصية بطل فيلمه "معالي الوزير" (٢٠٠٢، إخراج سمير سيف) الذي لعب دوره أحمد زكي.

وفي الوزارة، كما في الحياة، ينطبق المثل العامي القائل: "قيراط حظ.. ولا فدان شطارة"!

---

(1) د. جلال أمين، ماذا علمتني الحياة؟، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧.